A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/18/26
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 15 مايو 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

مشاركة خدمات الوساطة في حجب المواقع: كيف يعمل المشرعون والمحاكم والمؤسسات على تشكيل دور الوسطاء في التصدي لقرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت

مساهمة أعدها السيد أوكي دلفوس فيسر، نائب الرئيس الأول، المستشار القانوني المساعد للشؤون الدولية، رابطة صناعة السينما، بروكسل، بلجيكا [*]

ملخص

تستكشف هذه المساهمة الدور الحاسم الذي تلعبه خدمات الوسطاء، بما يتجاوز مجرد مزودي خدمات الإنترنت (ISPs)، في حجب مواقع القرصنة غير القانونية في أنظمة الأوامر القضائية غير المرتبطة بالخطأ. وتدعم أفضل الممارسات الحالية،[1] واللوائح التنظيمية (لا سيما قانون الخدمات الرقمية (DSA) للاتحاد الأوروبي (EU))، والسوابق القضائية، والقواعد المؤسسية، مشاركة مجموعة واسعة من الوسطاء في حجب المواقع. ومن الأمثلة على ذلك مسجلي أسماء الحقول والشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) ومحركات البحث وشبكات توصيل المحتوى. في الواقع، تشير الأبحاث إلى أن إشراك مجموعة واسعة من الوسطاء في إجراءات الحجب يعزز بشكل كبير من فعالية التدابير ويقلل من التحايل. كما ينبغي الاستفادة من الحلول الآلية بين أصحاب الحقوق والوسطاء المعنيين، بما في ذلك مزودي خدمات الإنترنت، لمعالجة التكتيكات العديدة للتحايل التي تستخدمها المواقع المخالفة.

أولاً. فعالية حجب المواقع

1. تُعد رابطة صناعة السينما (MPA) الصوت العالمي والمدافع عن صناعة الأفلام والتلفزيون والبث المباشر الدولية.[2] وتشمل الاستوديوهات الأعضاء لدينا Netflix Studios, LLC، وParamount Pictures Corporation، وPrime Video & أمازون MGM Studios، وSony Pictures Entertainment Inc.، وUniversal City Studios LLC، وWalt Disney Studios Motion Pictures، وWarner Bros. Discovery. وتلعب رابطة صناعة السينما (MPA) دورًا رائدًا في التصدي للنشر غير القانوني للمحتوى المحمي بحق المؤلف، والذي يضر بالنظام البيئي الرقمي المزدهر. أحد الأهداف الرئيسية لـ MPA هو الحد من القرصنة أو

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] انظر مساهمة رابطة صناعة السينما في الدورة السابعة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في الويبو، 4-6 فبراير 2025، المتاحة على الرابط https://www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/en/wipo_ace_17/wipo_ace_17_14_prov.pdf.

[2] https://www.motionpictures.org/about/#mission.

التخفيف من حدتها من خلال استراتيجيات الإنفاذ الفعالة، بما في ذلك التعاون مع الوسطاء الذين قد يقدمون خدمات عبر الإنترنت لمشغلي القرصنة.

2. يعمل فريق حماية المحتوى التابع لـ MPA من خلال التحالف من أجل الإبداع والترفيه (ACE)، وهو المنظمة الرائدة عالمياً في مجال مكافحة القرصنة عبر الإنترنت. تأسس ACE في عام 2017 بمبادرة من MPA ويضم الآن أكثر من 50 شركة إعلام وترفيه في جميع أنحاء العالم. يركز ACE على الإنفاذ والتعاون مع الوكالات الحكومية والسلطات القضائية لتحديد مشغلي ومنظمات القرصنة وإغلاق الخدمات غير القانونية. تطبق MPA وACE معًا نهجًا شاملاً لمكافحة القرصنة عبر الإنترنت، من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل جمع المعلومات الاستخباراتية والتحقيقات؛ ومراقبة التشريعات الجديدة لحجب المواقع في جميع أنحاء العالم؛ واتخاذ إجراءات حق الحصول على المعلومات (ROI) للحصول على بيانات عن مشغلي القرصنة من مزودي الخدمات الوسيطين؛ وطلب حجب وإزالة المواقع أو الخدمات المخالفة من القوائم.

3. يوجد حالياً في أكثر من 60 دولة أنظمة قانونية تسمح بإجراءات إدارية و/أو قضائية لحجب المواقع. وتتمتع MPA بخبرة مباشرة في أكثر من 30 دولة من هذه الدول، وقد اكتسبت خبرة كبيرة في هذا المجال. قارنت التحليلات الداخلية المستندة إلى البيانات حول فعالية أوامر حجب المواقع التي تم الحصول عليها بين عامي 2024 و2025 عدد زيارات المواقع الإلكترونية قبل الحجب وبعده. وتُظهر النتائج أن الحجب الذي يقوم به مزودي خدمات الإنترنت التقليديون يؤدي إلى انخفاض متوسط في زيارات مواقع القرصنة المستهدفة بنسبة 89 في المائة. وفي دول مثل إيطاليا وفرنسا والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند، تجاوز متوسط الانخفاض في الزيارات بعد حجب المواقع 90 في المائة في عام 2024.[3]

4. كما تم قياس فعالية حجب المواقع من حيث الزيادة في الاستهلاك القانوني في البرازيل والهند والمملكة المتحدة وأستراليا. أظهرت عدة دراسات أن حجب المواقع عزز الاستهلاك القانوني بنسبة 5.2 في المائة في البرازيل في عام 2021 وبنسبة 8.1 و3.1 في المائة في الهند في عامي 2019 و2020 على التوالي.[4] في المملكة المتحدة، وجدت دراسة أجريت عام 2016 أن حجب المواقع أدى إلى زيادة بنسبة 6 في المائة في الزيارات إلى مواقع البث القانونية المدفوعة وبنسبة 10 في المائة في مقاطع الفيديو التي تمت مشاهدتها على مواقع البث القانونية المدعومة بالإعلانات، في حين قدرت دراسة لاحقة أجريت عام 2020 أن استخدام مواقع الاشتراك القانونية زاد بنسبة تتراوح بين 7 و12 نقطة مئوية بسبب حجب المواقع.[5] وأخيراً، شهدت أستراليا زيادة بنسبة 5 في المائة في حركة المرور إلى مواقع مشاهدة المحتوى القانونية.[6]

5. يستثمر أصحاب الحقوق مبالغ ضخمة في المحتوى، وتتضرر إيراداتهم وآفاق إنتاجهم المستقبلية بشدة بسبب القرصنة. ولزيادة فعالية حجب الوصول إلى المحتوى المقرصن، من الضروري تدخل وتعاون مقدمي خدمات الوساطة عبر الإنترنت في جميع مراحل سلسلة التوزيع غير القانوني. ويُقرّ عدد متزايد من المشرعين والمحاكم والهيئات الإدارية بهذه الحاجة.

ثانياً. قانون الخدمات الرقمية (DSA) على خطى توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية

6. يعد قانون خدمات الرقمية (DSA) (اللائحة الأوروبية رقم 2065/2022)[7] أحد أكثر التشريعات شمولاً بشأن مسؤولية الوسطاء عبر الإنترنت، وهو قابل للتطبيق مباشرة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة. بناءً على توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية وتكرارًا لمعظم بنوده، ورث قانون خدمات الوساطة الرقمية (DSA) نفس قواعد الملاذ الآمن

---

[3] تُظهر البيانات المتاحة للجمهور أيضًا أن فعالية حجب المواقع تتراوح بين 60 في المائة و97 في المائة عبر مختلف البلدان. فيما يتعلق بالمملكة المتحدة، انظر Danaher et al., *The Effect of Piracy Website Blocking on Consumer Behavior*, MIS Quarterly, 631, June 2020, pp. 637 and 639 ("كان حجب [53 موقعا] في نوفمبر 2014 فعالاً في تقليل الزيارات إلى المواقع المحجوبة. انخفضت الزيارات إلى المواقع المحجوبة بنسبة 88% من الأشهر الثلاثة التي سبقت الحجب إلى الأشهر الثلاثة التي تلت ذلك." وبالرجوع إلى بيانات موجات الحجب في عامي 2012 و2013، "تنخفض الزيارات إلى المواقع المحجوبة بنسبة 80 إلى 95% عبر المجموعات المختلفة، مما يشير إلى فعالية الحجب"). فيما يتعلق بأستراليا وكوريا الجنوبية، انظر MPA، *قياس تأثير حجب مواقع القرصنة في أستراليا على سلوك* المستهلك، يناير 2020، متاح على https://www.mpa-apac.org/wp-content/uploads/2020/02/Australia-Site-Blocking-Summary-January-2020.pdf (في إشارة إلى حجب في ديسمبر 2018، "انخفض متوسط الزيارات إلى المواقع المحجوبة انخفاضًا حادًا بالنسبة للمجموعة الخاضعة للتجربة، حيث انخفضت الزيارات إلى هذه المجموعة من المواقع بنسبة 61٪ بشكل عام من الفترة السابقة إلى الفترة اللاحقة")، و MPA، *دراسة MPA حول تأثير حجب المواقع في كوريا* الجنوبية، 2016، ص. 11، متاح على https://www.mpa-apac.org/wp-content/uploads/2018/05/MPAA_Impact_of_Site_Blocking_in_South_Korea_2016.pdf ("كان تأثير المستوى 1 واضحًا: انخفضت الزيارات إلى المواقع المحجوبة بنسبة 90٪ في المتوسط بعد ثلاثة أشهر من الحجب (97٪ بعد الموجة 1، و93٪ بعد الموجة 2، و79٪ بعد الموجة 3)".)

[4] انظر Danaher et al., *The Impact of Online Piracy Website Blocking on Legal Media Consumption*, 12 فبراير 2024، متاح على https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4723522.

[5] انظر Danaher et al., *Website Blocking Revisited: The Effect of the UK November 2014 Blocks on السلوك الاستهلاكي* للمستهلكين، 18 أبريل 2016، متاح على https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2766795، و Danaher et al., *The Effect of Piracy Website Blocking on Behavior of Consumers*, MIS Quarterly, 631, June 2020.

[6] انظر *قياس تأثير حجب مواقع القرصنة في أستراليا على سلوك المستهلكين* المذكور في الحاشية 3.

[7] نص قانون الخدمات الرقمية (DSA) متاح على الرابط https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2022/2065/oj/eng.

لمزودي خدمات النقل البسيط والتخزين المؤقت والاستضافة، ولكنه أوضح أيضًا أي الوسطاء يجب أن يندرجوا في تلك الفئات المعنية.

7. وفي هذا الصدد، يُعد «الاعتبار التمهيدي رقم 29»[8] من قانون خدمات البيانات (DSA) مفيدًا للغاية في تحديد أنواع الوسطاء التي تندرج ضمن تعريف مزودي «القنوات البحتة»، بما في ذلك شبكات VPN وخدمات نظام أسماء الحقول (DNS) وأجهزة التحويل والمسجلين، في حين تشمل الأمثلة المذكورة لمزودي «التخزين المؤقت» شبكات توزيع المحتوى (CDNs) والبروكسيات العكسية.[9]

8. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الفقرة 25[10] على أهمية ضمان أن تشمل الأوامر القضائية غير المرتبطة بالخطأ الوسطاء الذين، على الرغم من عدم مسؤوليتهم، إلا أن لديهم القدرة التقنية على التدخل وإنهاء أو منع الانتهاك، بما في ذلك عن طريق تعطيل الوصول إلى محتوى غير قانوني محدد.

9. وأخيرًا، تنص الفقرة التمهيدية 31[11] على أنه يجوز للدول الأعضاء اختيار إجراء قضائي و/أو إداري للحصول على مثل هذه الأوامر، وهي إمكانية تنص عليها صراحةً المواد من 4 إلى 6. ويكمن الأساس القانوني لهذه الأنواع من الأوامر الزجرية في المادة 8(3) السابقة من توجيه البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي EC/29/2001 التي أشارت صراحةً إلى هذا النوع من التدابير ضد الوسطاء لحماية حق المؤلف.[12]

10. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البنية التحتية القانونية لا تشكل ابتكاراً غير مسبوق من جانب الاتحاد الأوروبي، ولا تُطبق هناك فقط، كما هو موضح أدناه فيما يتعلق بالفقه القانوني الهندي. في الواقع، تنبع هذه البنية من المادة 14(2) من معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بشأن حق المؤلف لعام 1996[13] التي تتناول حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية، والتي تلزم الأطراف المتعاقدة بضمان توفر إجراءات الإنفاذ بموجب قوانينها للسماح باتخاذ إجراءات فعالة ضد أي فعل من أفعال انتهاك حقوق المؤلف التي تشملها المعاهدة، بما في ذلك سبل الانتصاف السريعة لمنع الانتهاكات وسبل الانتصاف التي تعمل كرادع لوقوع المزيد من الانتهاكات.

---

[8] ينص البند التمهيدي رقم 29 من قانون خدمات البيانات (DSA) على أن «خدمات الوساطة تشمل نطاقاً واسعاً من الأنشطة الاقتصادية التي تتم عبر الإنترنت، والتي تتطور باستمرار لتوفير نقل سريع وآمن للمعلومات، ولضمان راحة جميع المشاركين في النظام البيئي للإنترنت. على سبيل المثال، تشمل خدمات الوساطة "الوسيلة البحتة" فئات عامة من الخدمات، مثل نقاط تبادل الإنترنت، ونقاط الوصول اللاسلكية، والشبكات الخاصة الافتراضية، وخدمات نظام أسماء الحقول (DNS) وأجهزة التحليل، وسجلات أسماء الحقول من المستوى الأعلى، والمسجلين، وسلطات التصديق التي تصدر الشهادات الرقمية، والاتصالات الصوتية عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP)، وغيرها من خدمات الاتصال بين الأشخاص، في حين تشمل الأمثلة العامة لخدمات الوساطة "التخزين المؤقت" توفير شبكات توصيل المحتوى، أو الوكلاء العكسيين، أو وكلاء تكييف المحتوى. وتعد هذه الخدمات حاسمة لضمان النقل السلس والفعال للمعلومات التي يتم توصيلها عبر الإنترنت. وتشمل أمثلة "خدمات الاستضافة" فئات من الخدمات مثل الحوسبة السحابية، واستضافة المواقع، وخدمات الإحالة المدفوعة، أو الخدمات التي تتيح مشاركة المعلومات والمحتوى عبر الإنترنت، بما في ذلك تخزين الملفات ومشاركتها. ويمكن تقديم الخدمات الوسيطة بشكل منفصل، أو كجزء من نوع آخر من الخدمات الوسيطة، أو بالتزامن مع خدمات وسيطة أخرى. ويعتمد ما إذا كانت خدمة معينة تشكل خدمة "مجرد قناة" أو "تخزين مؤقت" أو "استضافة" بشكل حصري على وظائفها التقنية، التي قد تتطور بمرور الوقت، وينبغي تقييمها على أساس كل حالة على حدة."

[9] تشير المحاكم الأوروبية بالفعل إلى قانون خدمات البيانات (DSA) لتوسيع نطاق الأوامر القضائية غير المرتبطة بالخطأ لتشمل أنواعًا أخرى من الوسطاء لحماية الأعمال المحمية بحق المؤلف، مثل محكمة باريس المدنية، التي ذكرت في حكمها الصادر في 28 مارس 2025 في قضية Canal Plus ضد Cloudflare Inc. أن "إن مزودي أنظمة تحليل أسماء الحقول وشبكات توصيل المحتوى، الذين يشملهم صراحةً لائحة قانون الخدمات الرقمية المذكورة أعلاه، وبغض النظر عن أي إعفاءات من المسؤولية قد يتمتعون بها بخلاف ذلك، يؤدون وظيفة نقل."

[10] تنص الفقرة 25 من DSA على أن "الإعفاءات من المسؤولية المنصوص عليها في هذا اللائحة لا ينبغي أن تؤثر على إمكانية إصدار أوامر قضائية من أنواع مختلفة ضد مقدمي خدمات الوساطة، حتى في الحالات التي يستوفون فيها الشروط المنصوص عليها كجزء من تلك الإعفاءات. ويمكن أن تتكون هذه الأوامر القضائية، على وجه الخصوص، من أوامر صادرة عن المحاكم أو السلطات الإدارية، وفقًا لقانون الاتحاد، تتطلب إنهاء أو منع أي انتهاك، بما في ذلك إزالة المحتوى غير القانوني المحدد في هذه الأوامر، أو تعطيل الوصول إليه."

[11] تنص الفقرة التمهيدية 31 من قانون خدمات الوساطة الرقمية (DSA) على أنه "اعتمادًا على النظام القانوني لكل دولة عضو ومجال القانون المعني، يجوز للسلطات القضائية أو الإدارية الوطنية، بما في ذلك سلطات الإنفاذ، أن تأمر مقدمي خدمات الوساطة بالتصرف ضد عنصر واحد أو أكثر من عناصر المحتوى غير القانوني أو بتقديم معلومات محددة معينة. وتختلف القوانين الوطنية التي تصدر على أساسها هذه الأوامر اختلافًا كبيرًا، كما أن هذه الأوامر تُوجه بشكل متزايد في الحالات العابرة للحدود. ولضمان الامتثال لهذه الأوامر بطريقة فعالة وكفؤة، لا سيما في سياق عابر للحدود، بحيث تتمكن السلطات العامة المعنية من أداء مهامها ولا يتحمل مقدمو الخدمات أي أعباء غير متناسبة، دون المساس بشكل غير مبرر بحقوق ومصالح أي أطراف ثالثة مشروعة، من الضروري وضع شروط معينة يجب أن تستوفيها هذه الأوامر ومتطلبات تكميلية معينة تتعلق بمعالجة هذه الأوامر. وبالتالي، ينبغي أن ينسق هذا اللائحة فقط بعض الشروط الدنيا المحددة التي يجب أن تستوفيها هذه الأوامر من أجل إثارة التزام مقدمي خدمات الوساطة بإبلاغ السلطات المعنية بالتنفيذ الذي تم إعطاؤه لتلك الأوامر. ولذلك، لا يوفر هذا اللائحة الأساس القانوني لإصدار مثل هذه الأوامر، ولا ينظم نطاقها الإقليمي أو إنفاذها عبر الحدود."

[12] تنص المادة 8(3) من التوجيه EC/29/2001 على أن "تضمن الدول الأعضاء أن يكون أصحاب الحقوق في وضع يسمح لهم بطلب إصدار أمر قضائي ضد الوسطاء الذين يستخدم طرف ثالث خدماتهم لانتهاك حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة".

[13] نص معاهدة الويبو لحقوق المؤلف (WCT) متاح على الرابط https://www.wipo.int/wipolex/en/text/295166.

ثالثاً. مشاركة أنواع أخرى من الوسطاء في الممارسة العملية

11. في العصر التكنولوجي الحالي، يتم استهلاك المحتوى المقرصن في الغالب عبر الإنترنت. ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سمحت زيادة السوابق القضائية المواتية لأصحاب الحقوق بالحصول على أوامر قضائية دون إثبات خطأ، كانت ثابتة في البداية ثم أصبحت ديناميكية لاحقاً، تأمر مزودي خدمات الإنترنت بحجب الوصول إلى المواقع والخدمات المقرصنة. في الحالات التي كانت فيها المعلومات ذات الصلة متاحة، استهدفت إجراءات الإنفاذ بشكل مباشر مشغلي القرصنة ومزودي خدمات الاستضافة. ومع ذلك، أظهرت التجربة العملية أن المشغلين غالبًا ما يختبئون وراء هويات وهمية أو مسروقة ولا يمتثلون لخطابات التوقف والكف. وفي الوقت نفسه، غالبًا ما تكون خوادم الاستضافة غير قابلة للتعقب، محمية بتقنيات إخفاء الهوية أو بحكم وجودها في بلدان يصعب فيها إنفاذ القانون للغاية.

12. يعد التعاون مع جميع الوسطاء في سلسلة القرصنة أمرًا ضروريًا، حيث يمكن لكل منهم التدخل بفعالية في مجالات اختصاصه وباستخدام التدابير الأنسب. يعزز هذا النهج كفاءة أوامر الحجب ونطاقها، مع الحد من التحايل عليها. ومن بين الوسطاء الرئيسيين محركات البحث ومسجلي الحقول وشبكات توزيع المحتوى والشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) وخدمات نظام أسماء الحقول (DNS) البديلة.

ألف. تعليق الحقول وفعاليته

13. يقوم مسجلو أسماء الحقول (DNR) بتسجيل أسماء الحقول مقابل رسوم نيابة عن المسجلين، أي مالكي المواقع الإلكترونية، بحيث يمكن للبشر العثور بسهولة على عنوان IP الأبجدي الرقمي المستخدم لنطاق ما من خلال محركات البحث.

14. في الآونة الأخيرة، وبموجب أوامر قضائية، قامت جهات تسجيل أسماء الحقول (DNRs) بتعليق الحقول غير القانونية على نطاق عالمي، مما جعل العديد من المواقع غير قابلة للوصول من جميع أنحاء العالم. منذ عام 2023،[14] تصدر المحكمة العليا في دلهي بالهند أوامر تلزم جهات تسجيل أسماء الحقول (DNRs)، أينما كانت، بحجب وتعليق أسماء الحقول المخالفة. في عام 2025، تم توسيع نطاق الأوامر القضائية لتشمل التطبيقات المخالفة والخدمات الأخرى، مما يوفر الحماية للبث المباشر.[15] في الأمر الصادر لصالح Star India، بتاريخ 29 مايو 2025، ذكرت محكمة دلهي العليا ما يلي:

> "في العصر التكنولوجي الجديد، أصبح من السهل والمريح بشكل متزايد للمخالفين إنشاء متغيرات أبجدية رقمية/مرايا/إعادة توجيه لمواقع الويب المخالفة، وبحلول الوقت الذي يمكن فيه إجراء الاستدعاء وتوسيع نطاق الإغاثة (الإغاثات)، تكون بعض الأنشطة المخالفة الحساسة للوقت مثل البث المباشر للأحداث الرياضية قد بدأت بالفعل بشكل غير قانوني، وبحلول الوقت الذي يتقدم فيه الطرف المتضرر مثل المدعي إلى هذه المحكمة، يكون الوقت قد فات"، وأمرت المسجلين بـ "تعليق تسجيل أسماء الحقول/عناوين URL/واجهات المستخدم المخالفة التي أبلغ عنها المدعي في الوقت الفعلي".

15. ونتيجة لذلك، امتثل العديد من المسجلين حول العالم لأوامر المحكمة هذه من خلال تعليق الحقول على مستوى العالم وتقديم معلومات عن مشغلي القرصنة.[16] ومع ذلك، لا يزال بعض المسجلين غير ممتثلين لأوامر المحكمة، مما يؤكد الحاجة إلى تعاون أقوى ووعي أكبر بدورهم الحاسم.

16. كشف تحليل داخلي لـ 275 موقعًا شهيرًا للقرصنة تم حجبها في الهند أن[17] خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت الأوامر وتلتها، انخفضت الزيارات إلى 138 نطاقًا تم حجبها وتعليقها بنسبة 11 في المائة إضافية مقارنة بالزيارات إلى الـ 137 المتبقية التي تم حجبها محليًا فقط من قبل مزودي خدمات الإنترنت. كان التأثير العالمي أقوى: انخفضت الحقول التي تم حجبها أيضًا في بلدان أخرى وتعليقها من قبل مسجلي الحقول بمعدل 44 في المائة أكثر من تلك التي تم حجبها فقط. بشكل عام، انخفضت الزيارات العالمية للمواقع المحجوبة والمعلقة بنسبة 99 في المائة من يوليو 2024 إلى يوليو 2025، نظرًا لأن تعليق الحقل يجعل الحقل غير متاح لأي حلول بديلة لحجب المواقع، مثل استخدام شبكات VPN وخدمات DNS البديلة.[18]

---

[14] انظر قضية Universal City Studios LLC. & Ors. ضد Dotmovies.baby & Ors.، CS(COMM) 514/2023.

[15] انظر قضية Star India Private Limited ضد IPTV Smarters، القضية رقم 29، 108/2025 (COMM)CS مايو 2025. انظر أيضًا قضية Dazn Limited & Anr ضد Buffsports. Me & Ors.، القضية رقم 28، 536/2025 (COMM)CS مايو 2025.

[16] في الحكم الصادر في قضية Star India ضد IPTV Smarters، أمرت المحكمة المدعى عليهم "بالكشف عن التفاصيل الكاملة مثل الاسم والعنوان، إلى جانب تفاصيل الدفع المتعلقة بالمواقع الإلكترونية والتطبيقات المحمولة غير القانونية المذكورة".

[17] يشير مصطلح "الحقل الشائع" إلى موقع ويب يحظى بأكثر من 50,000 زيارة على مستوى العالم في شهر التعليق.

[18] في حين أنه من المتوقع أن تصبح الحقول الموقوفة والمحجوبة غير متاحة تمامًا (انخفاض بنسبة 100 في المائة في عدد الزيارات)، فإن الانخفاض المختلف الذي تم قياسه قد يكون بسبب عدم الدقة في الإبلاغ عن تواريخ التعليق الفعلي للحقول وكذلك الزيارات المتبقية من الروابط القديمة.

باء. حجب شبكات توزيع المحتوى

17. على طول سلسلة توزيع المحتوى المقرصن، تستفيد خدمات غير قانونية متنوعة أيضًا من خوادم البروكسي العكسي وخدمات شبكات توزيع المحتوى (CDN).[19] وقد تم إحراز بعض التقدم، بما في ذلك واجهات برمجة التطبيقات (APIs) المخصصة لأصحاب الحقوق لطلب المزيد من المعلومات حول الحقول التي تخفي عناوين IP الحقيقية الخاصة بها خلف خوادم البروكسي العكسي؛ والمعاملة التفضيلية لما يُسمى بـ"المبلغين الموثوق بهم"؛ والتدابير التكنولوجية لحجب الوصول إلى المحتوى غير القانوني على مستوى شبكات توزيع المحتوى (CDN).[20]

18. يمكن أن يؤدي الإنفاذ الصارم لحجب الوصول إلى شبكات توزيع المحتوى (CDN) إلى تقليل الزيارات إلى المواقع المقرصنة بشكل كبير، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وأهمها قدرة مشغلي المواقع المقرصنة على تسجيل عدد لا نهائي تقريبًا من الحقول على حساباتهم في شبكات توزيع المحتوى (CDN) وإدارتها بسهولة بحيث يتم استبدال الحقل الحالي بنطاق جديد يعمل على الفور بمجرد حظره.

جيم. إزالة المواقع من قوائم محركات البحث في الوقت المناسب

19. يعني "إزالة الصفحات من نتائج البحث" حذف صفحات ويب أو روابط معينة من نتائج محركات البحث بحيث لا تظهر بعد ذلك في فهرس البحث عند إجراء الاستعلامات. كانت أستراليا أول دولة تدرج "مزودي محركات البحث عبر الإنترنت" وأوامر الحذف من قائمة البحث في قانون حق المؤلف الخاص بها كإلزام، مما أدى إلى ترتيبات طوعية مع محركات البحث الرائدة التي تمارس هذه الممارسة الآن في مختلف البلدان. ومن الأمثلة الأخرى قرار المحكمة العليا الفرنسية في قضية Allostreaming،[21] ، حيث طلبت المحكمة من مزودي محركات البحث حذف المواقع الإلكترونية التي تنتهك حقوق المؤلف بشكل هيكلي بموجب تطبيق فرنسا للمادة 8(3) من توجيه مجتمع المعلومات.

20. عندما يقترن حذف المواقع من قوائم البحث بحجب المواقع، يكون له تأثير كبير في تقليل العدد الإجمالي لزيارات المواقع غير الشرعية. تظهر الأبحاث الداخلية أن حذف المواقع من قوائم البحث في الوقت المناسب، الذي يتم تنفيذه بعد فترة وجيزة من الحجب المحلي من قبل مزودي خدمات الإنترنت، يؤدي إلى انخفاض في حركة المرور بنسبة 25 في المائة في المتوسط مقارنة بالحالات التي لم يتم فيها حذف المواقع من قوائم البحث في الوقت المناسب.

21. وإذا استمرت أسماء المواقع المقرصنة (العلامات التجارية المقرصنة) وأحدث الحقول النشطة في البقاء في مقدمة نتائج محركات البحث، فسيظل من السهل نسبياً على مستخدمي الإنترنت العثور عليها، بغض النظر عن أي حجب سابق. ولهذا السبب، يظل التعاون الفوري والدؤوب والإجراءات التي تتخذها محركات البحث أمراً ضرورياً.

دال. حجب شبكات VPN وخدمات DNS البديلة لتجنب أساليب التحايل

22. تعد خدمات VPN وDNS البديلة وسطاء يمكنهم السماح بالوصول إلى الحقول المحجوبة من قبل مزودي خدمات الإنترنت المحليين. وفي حين يمكن استخدامها بشكل مشروع لأسباب تتعلق بالخصوصية، إلا أنها تُستخدم بشكل متزايد كأدوات للتحايل. ومؤخراً، أدرجت التشريعات والسوابق القضائية الفرنسية والإيطالية هذه الأنواع من الوسطاء ضمن نطاق أنظمة حجب المواقع لديها.

---

[19] انظر تقارير قائمة مراقبة التزييف والقرصنة في الاتحاد الأوروبي لعامي 2025 و2022. متاح على https://ec.europa.eu/transparency/documents-register/detail?ref=SWD(2025)132&lang=en؛ و https://circabc.europa.eu/ui/group/d0803128-7d62-40ee-8349-c43ee92745aa/library/b36f701d-2850-4768-9b3e-e487140e11e5/details?download=true.

[20] أكدت رابطة الدوري الإسباني (LaLiga) في عدة مناسبات أنها توصلت إلى اتفاقات مع شركتي Akamai Technologies وCDN77 لإزالة المحتوى الذي ينتهك حقوق المؤلف، حتى في الوقت الفعلي. انظر https://www.panoramaaudiovisual.com/2025/04/04/laliga-trabaja-cdn77-akamai-lucha-contra-pirateria/. انظر أيضًا حكم محكمة باريس المدنية الصادر في 28 مارس 2025، المذكور أعلاه. كما أعلنت شركة Cloudflare أن الاتفاقات الطوعية مع أصحاب الحقوق تتيح إمكانية حجب المواقع الإلكترونية جغرافيًا من خلال شبكة توزيع المحتوى (CDN) وخدمات الأمان الخاصة بها، كما فعلت في المملكة المتحدة. انظر أخبار مدونة Cloudflare هنا https://blog.cloudflare.com/h1-2025-transparency-report/.

[21] انظر المحكمة العليا الفرنسية، 6 يوليو 2017، ECLI:FR:CCASS:2017:C100909. طُلب من Google وMicrosoft Bing وYahoo! حذف المواقع التي تنتهك حق المؤلف بشكل هيكلي من قوائمها وفقًا للتنفيذ الفرنسي للمادة 8(3) من التوجيه EC/29/2001، مما يسمح لأصحاب الحقوق بطلب تدابير متناسبة ضد أي شخص من المحتمل أن يساهم في معالجة الانتهاكات. وفقًا للسوابق القضائية في قضية Allostreaming، يمكن مطالبة مزودي خدمات الإنترنت ومزودي خدمات البحث بتحمل تكاليف التدابير بالكامل طالما أن الأمر يترك للوسيط حرية تحديد التدابير الفعلية اللازمة للحصول على النتيجة المستهدفة ولا يتطلب "تضحية لا تطاق".

23. في إيطاليا، تتضمن النسخة الحالية من قانون مكافحة القرصنة[22] كلا النوعين من الوسطاء ضمن تلك التي يمكن أن تخضع لأوامر تفرضها الهيئة الوطنية للاتصالات (AGCOM).[23] في فرنسا، بين عامي 2024 و2025، أصدرت محكمة باريس المدنية عدة أوامر بحجب مواقع لخدمات VPN وDNS بديلة معروفة.[24] قررت المحكمة أن هؤلاء الوسطاء يمكنهم المساهمة في معالجة الانتهاكات من خلال أنشطتهم في نقل البيانات، وذلك أيضًا وفقًا لأحكام قانون الخدمات الرقمية (DSA) التي تصنفهم كخدمات وسيطة. تماشيًا مع السوابق القضائية لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي،[25] اعتُبرت التدابير متناسبة لأنها كانت محدودة زمنيًا وتركت للوسطاء حرية اختيار الوسائل التقنية الأنسب، دون فرض التزام عام بالمراقبة.

رابعاً. أوامر قضائية مرنة للتصدي لهياكل القرصنة المتطورة

24. يوضح تطور حديث في المملكة المتحدة كيف تقوم المحاكم بتكييف أطر أوامر المنع لمواجهة الطبيعة المتغيرة للقرصنة عبر الإنترنت. وبناءً على السوابق القضائية البريطانية الطويلة الأمد في حجب المواقع بموجب المادة 97A من قانون حق المؤلف والتصاميم والبراءات، بما في ذلك أوامر حجب المواقع التقليدية وأوامر العلامات التجارية المقرصنة اللاحقة، أصدرت محكمة العدل العليا الآن أمر حجب مواقع "شامل" أوسع نطاقاً.[26]

25. يتيح هذا الأمر لأصحاب الحقوق طلب حجب خدمات القرصنة السمعية البصرية التي تنتهك حقوق الملكية بشكل هيكلي وتستوفي معايير محددة، دون الحاجة إلى تقديم طلب قضائي جديد لكل نطاق أو اسم موقع جديد متاح في المستقبل. وهذا مهم بشكل خاص عندما يستخدم مشغلو القرصنة أسماء عامة أو وصفية أو متغيرة بشكل متكرر لتجنب الوقوع في شرك الأوامر القائمة على العلامات التجارية أو الخاصة بالحقول.

26. وافقت المحكمة على أن هذا الشكل الأوسع من سبل الانتصاف ضروري ومتناسب في ضوء حجم مشكلة الانتهاكات عبر الإنترنت وطبيعتها المتغيرة، والعبء التشغيلي للطلبات المتكررة، والاستخدام المسؤول المثبت لسبل الانتصاف المتمثلة في حجب المواقع من قبل أصحاب الحقوق على مدى سنوات عديدة. تبلغ مدة الأمر 6 أشهر ويمكن تمديدها أيضًا اعتمادًا على التزام الإبلاغ اللاحق، الذي يتطلب من أصحاب الحقوق تقديم معلومات إلى المحكمة بشأن التنفيذ والفعالية، وبالتالي الحفاظ على الرقابة القضائية والمساءلة. لا يتطلب هذا النوع من الأوامر توسيع نطاق مسؤولية الوسطاء، بل ضمان أن تظل آليات الإنذار القضائي الحالية غير المرتبطة بالخطأ فعالة عمليًا في بيئات الإنترنت سريعة التطور.

27. ويكتسب هذا التطور أهمية خاصة في ضوء التغيرات الأخيرة في السلوك التقني والتشغيلي لمشغلي القرصنة. على الرغم من أنه لم يُعرف بعد استخدام أنظمة "الذكاء الاصطناعي الوكيل" المستقلة تمامًا على نطاق واسع في منظومة القرصنة، إلا أن العديد من التطورات التكنولوجية تعمل بالفعل على خفض الحواجز بشكل ملموس أمام القفز بين الحقول على نطاق واسع والمخططات المراوغة، بحيث يمكن لمشغلي القرصنة الآن نشر مواقع البث المقلدة بسرعة باستخدام قواعد برمجية متاحة للجميع وأنظمة تسجيل نطاقات آلية منخفضة التكلفة، غالبًا ما تقترن بواجهات برمجة تطبيقات (API) للتسجيل بالجملة واستراتيجيات الترحيل القائمة على إعادة التوجيه. ونتيجة لذلك، تعمل الخدمات المخالفة بشكل متزايد من خلال شبكات متناوبة من الحقول، بما في ذلك الأسماء العامة أو غير المرتبطة بالعلامات التجارية والمصممة خصيصًا للتهرب من تدابير الحجب التقليدية الخاصة بالحقول أو

---

[22] القانون رقم 2023/93.

[23] على سبيل المثال، يبدو أن Google قد حققت تقدمًا إيجابيًا في التعاون في الحجب في الوقت الفعلي على مستوى DNS البديل، انظر البيان العام لـ AGCOM بشأن التعاون مع Google المتاح على https://www.agcom.it/comunicazione/comunicati-stampa/comunicato-stampa-39، في حين يبدو أن التعاون مع شبكات VPN أقل وضوحًا، نظرًا لأن شبكات VPN تبدو مترددة جدًا في الامتثال.

[24] فيما يتعلق بشبكات VPN، انظر الأحكام الصادرة في القضيتين التاليتين أمام محكمة باريس المدنية: القضية رقم 14722/24 المؤرخة 15 مايو 2025، والقضية رقم 05198/25 المؤرخة 18 يوليو 2025، وكلاهما يتعلق بقضية «كانال+» ضد «إكسبريس تكنولوجيز» و«إكسبريسكو سيرفيسيز» و«سايبرغوست» و«بروتون» و«نورد في بي إن» و«سيرفشارك». تناولت الأحكام التالية الصادرة عن محكمة باريس المدنية خدمات DNS البديلة: رقم 14722/23 ورقم 14726/23 المؤرخة 16 مايو 2024، ورقم 14731/23 المؤرخة 30 مايو 2024، ورقم 06759/24 المؤرخة 12 سبتمبر 2024، رقم 11187/24 ورقم 11188/24 بتاريخ 24 أكتوبر 2024، وقضية Canal + ضد Google وCloudflare وCisco، رقم 12413/24، رقم 12414/24 بتاريخ 5 ديسمبر 2024، Canal + ضد Vercara LLC و Quad9، ورقم 12415/24 بتاريخ 5 ديسمبر 2024، Canal + ضد Google و Cloudflare و Vercara. تم رفع هذه القضايا استنادًا إلى التعريف الواسع الوارد في المادة 333-10 من قانون الرياضة الفرنسي، لـ "أي شخص من المحتمل أن يساهم في معالجة" انتهاك حقوق الاستغلال السمعي البصري، مما يسمح بإدراج خدمات VPN وخدمات DNS البديلة في هذه الفئة. وأمرت المحكمة مزودي خدمات DNS البديلة بتنفيذ، في إطار خدمات تحليل أسماء الحقول الخاصة بهم، "جميع تدابير الحجب المناسبة لمنع الوصول من الأراضي الفرنسية، بأي وسيلة فعالة، ولا سيما عن طريق حجب أسماء الحقول أو الحقول الفرعية، إلى المواقع الإلكترونية المحددة".

[25] انظر حكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي 24 ،C-314/12 مارس 2014، UPC Telekabel Wien GmbH ضد Constantin Film Verleih GmbH.

[26] انظر محكمة العدل العليا، [2026] 7 ،EWHC 1087 (Ch) مايو 2026، Columbia Pictures Industries, Inc. & Ors. ضد British Telecommunications Plc & Ors.

القائمة على العلامات التجارية. وفي بعض الحالات، يحتفظ المشغلون بعدة نطاقات قابلة للتبديل ذات بنية تحتية ومكتبات محتوى ووظائف متطابقة إلى حد كبير، مما يسمح بإعادة توجيه المستخدمين بسلاسة إلى نطاقات بديلة.

خامساً. الأتمتة

28. هناك ظاهرة أخرى تكتسب زخماً وهي اعتماد المنصات الآلية، ليس فقط من أجل تنسيق طلبات أصحاب الحقوق بشكل أفضل، بل أيضاً لإشراك خدمات الوسطاء الأكثر تنوعاً في أنشطة الحجب التي يقومون بها. ويمكن لهذه المنصات أن تعمل وفقاً لأفضل الممارسات، مع الالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة ومبادئ الشفافية والتناسب، فضلاً عن الضمانات الإجرائية، مما يتيح لأصحاب الحقوق التواصل المباشر مع الوسطاء، سواء تحت إشراف سلطة خارجية أم لا.

29. ومن شأن هذا النهج الآلي أن يجعل التعاون بين الأطراف أكثر سلاسة وفعالية من حيث التكلفة، مما يتيح الحجب وإلغاء الحجب بسرعة، وهو ما يناسب أيضاً التوفيق بين الحاجة إلى حماية المحتوى المنقول بشكل غير قانوني في الوقت الفعلي. ولذلك ينبغي تشجيع اعتماد مثل هذه الأنظمة، لتحل محل التواصل عبر البريد الإلكتروني مع المرفقات التي تتطلب عادةً أوقات معالجة أطول وتنطوي على تعقيد أكبر.

30. وقد زودت بعض السلطات الإدارية الوطنية[27] نفسها بالفعل بمنصات آلية أو شبه آلية يتم تحسينها باستمرار وتسمح بالحجب وإلغاء الحجب بسرعة والتواصل السلس بين أصحاب الحقوق والوسطاء والسلطات الإشرافية. ويبدو أن المحاكم تشجع وسائل التحديث والإخطار الآلية بين أصحاب الحقوق والوسطاء.[28] ومع ذلك، فإن الكيانات الخاصة مثل MPA تزود نفسها أيضًا بأدوات مماثلة، مما يسهل الكشف عن الانتهاكات والحصول على الأدلة والتواصل مع الوسطاء.

سادساً. الخلاصة

31. تُظهر البيانات التجريبية أن زيادة التعاون في منع الوصول إلى المواقع والخدمات غير القانونية من قبل مختلف الوسطاء يؤدي إلى حجب أكثر فعالية وحماية أكبر للملكية الفكرية.

32. وينبغي زيادة استخدام الأتمتة والأدوات التكنولوجية لمكافحة القرصنة، بهدف زيادة الكفاءة وتعزيز التنسيق مع أنظمة الوسطاء، مما يتيح خفض التكاليف والأعباء على المدى الطويل. وسيساعد هذا النهج في مكافحة القرصنة وتطوراتها المستقبلية، وحماية كل من أصحاب الحقوق والمستخدمين أنفسهم في نهاية المطاف، الذين يتعرضون لخطر البرامج الضارة وسرقة الهوية على المواقع الإلكترونية المقرصنة.

[نهاية المساهمة]

[27] من الأمثلة المعروفة AGCOM في إيطاليا، والمنظمة اليونانية لحق المؤلف (EDPPI) في اليونان، والمفتشية العامة للأنشطة الثقافية (IGAC) في البرتغال، والهيئة الوطنية للاتصالات (ANATEL) في البرازيل.

[28] انظر حكم المحكمة المدنية والتجارية الاتحادية في الأرجنتين (الدائرة الحادية عشرة)، 7 أبريل 2025، رقم 2025/4426، Warner Bros. Entertainment Inc. & Ors. ضد Pelisplushd.bz & Ors.